

مؤشرات مقترحة لتقييم الاستدامة المالية  
للجامعات العراقية

**Suggested Indicators for Assessing Financial  
Sustainability of Iraqi Universities**

أ.د. بشرى نجم عبدالله المشهداني  
جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم المحاسبة  
٢٠٢٤

## المقدمة

تمثل الاستدامة المالية مقياساً لقدرة الجامعات على الوفاء بمهامها وخدمة أصحاب المصلحة بمرور الوقت، فالاستدامة المالية عملية وليست هدف. ويتطلب تقييم الاستدامة المالية للجامعات وفق مؤشرات محددة توفير قاعدة من المعلومات ولا سيما المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي المعمول به . ويهدف البحث الحالي إلى اقتراح مؤشرات لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية الحكومية تركز على مجموعة من الأبعاد التي تستند إلى المعلومات المالية التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية التي تصدرها تلك الجامعات بشكل دوري وبالاستناد إلى النظام المحاسبي الحكومي .

**ولتحقيق الهدف أعلاه تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية :**

**المحور الأول :** منهجية البحث ودراسات سابقة .

**المحور الثاني :** مفهوم الاستدامة المالية للجامعات : التعريف والأبعاد والمؤشرات .

**المحور الثالث :** المؤشرات المقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية .

**المحور الرابع :** الخلاصة والتوصيات .

## أولاً : مشكلة البحث

تستند الجامعات العراقية، ولا سيما الجامعات الحكومية في عملها المحاسبي على النظام المحاسبي الحكومي، الذي يوفر معلومات محاسبية وإن كانت محدودة فإنه يمكن استخدامها لتقييم الاستدامة المالية، في الوقت الذي تعد فيه تلك الجامعات غير مهتمة بالإبلاغ عن نتائج تقييم الاستدامة المالية وفق مؤشراتها المعروفة في أدبيات الاستدامة المالية دولياً وعالمياً، وعليه يمكن توضيح مشكلة البحث بالتساؤل الآتي : هل بالإمكان اقتراح مؤشرات لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية الحكومية من واقع مخرجات النظام المحاسبي الحكومي ؟

## ثانياً : أهداف البحث ، ويمكن تحديدها بالآتي :

١. عرض مفهوم الاستدامة المالية وتحديد أهميتها وركائزها وأبعادها .
٢. عرض مفهوم الاستدامة المالية للجامعات ومؤشرات تقييمها .
٣. اقتراح مؤشرات لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية الحكومية .

## متغيرات بيئة عمل الجامعات العراقية

التركيز على الطالب  
الجامعي كزبون يتلقى  
الخدمات من الجامعة

التغيير في أنظمة إدارة  
الأداء والضغط باتجاه  
تقييم الاستدامة المالية

المنافسة بين الجامعات  
ومحدودية الموارد  
وانخفاض التمويل

في ظل النظام المحاسبي الحكومي  
والدليل المالي والمحاسبي الصادر في عام 2013 والتشريعات ذات الصلة

أبعاد الاستدامة المالية

حقوق والتزامات  
الجامعة

أداء  
الثقافات

الاستثمار في موارد  
الجامعة واستمراريتها

المساهمة في تحقيق  
الإيرادات العامة

الحصول على  
التمويل الكافي

المؤشرات المقترحة لتقييم  
الاستدامة المالية  
للجامعات العراقية

## تعريف الاستدامة المالية

تشير مفهوم الاستدامة بشكل عام إلى "قدرة المؤسسة على مواصلة أنشطتها إلى أجل غير مسمى" (Putra.et.al, 2021: 1).

كما يشير هذا المفهوم إلى « قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل في المستقبل غير المحدد دون التهديد باستنفاد مواردها الرئيسية" (Mclaren & Struwig , 2019:73)، وهي تشمل أبعاداً مختلفة مثل الاستدامة المالية .

بعبارة أخرى، إذا أرادت وحدة ما تحقيق أهدافها وغاياتها على المدى الطويل، يجب عليها أن تكون مستدامة مالياً (Mclaren & Struwig , 2019:73)، لذلك أصبح ضمان الاستدامة المالية الهدف الأساسي لجميع المؤسسات بما فيها مؤسسات التعليم العالي في العالم ، سواء تلك التي تعمل كمؤسسة خاصة أو حكومية (Almagtome,et.al , 2019:110).

## ويبين الجدول في أدناه تعاريف عدّة للاستدامة المالية :

المفهوم	( الباحث ، السنة )
استخدام الموارد بالطريقة التي يتم فيها الحفاظ عليها ومنع نفاذها على المدى الطويل مع استمرارية الوحدة الاقتصادية (أو الخدمية) وزيادتها في تقديم خدماتها مع الحفاظ على حق الاجيال المستقبلية.	(عياش و بوشحطة ، ٢٠٢٢ : ٨)
قدرة الجامعة على توفير تمويل ذاتي كافي من مصادر متنوعة تسمح للجامعة في الاستمرار في اعمالها وكذلك الاستمرار في تقديم الخدمات للمستفيدين حتى لو توقف الدعم من المانحين.	( عبد الكريم ، ٢٠١٣ : ٢١ )
توصف الاستدامة المالية بأنها قدرة المنظمة على العمل مع صافي دخل ثابت وقاعدة أصول صافية متنامية مع إدارة الأصول والخصوم بعناية.	(Abdul-Rashid.et.al ,2022: 20)
تعني الاستدامة المالية أن تحقق المؤسسات إيرادات أعلى من تكاليف تقديم الخدمات التعليمية، بمعنى آخر، فإن الدخل الذي تحققه الجامعات يفوق ما هو مطلوب لتلبية احتياجات رواتب الموظفين وأجور الموظفين وكذلك شراء المستلزمات والخدمات التعليمية.	(Almagtome ,et.al , 2019:110)
قدرة الوحدة الاقتصادية (أو الخدمية) على توليد إيرادات أكثر من تكلفة التشغيل التي ينطوي عليها توفير التعليم بمعنى أن مصادر دخل المؤسسة أكثر من التكلفة المطلوبة لتغطية النفقات العامة في شكل رواتب أو أجور ، وبدلات الموظفين، وشراء المواد والخدمات التعليمية وأي نفقات عامة أخرى يتم تكبدها في إدارة مؤسسة .	(Dorasamy & Mugano, 2022: 132- 133)
الاستدامة المالية هي القدرة على تحقيق أهداف التدريس والبحث مع تحقيق التوازن بين الدخل والنفقات .	(Riachi,2021:12)

ويعد تعريف الاستدامة المالية الذي أشار إليه McLaren & Struwig هو الأكثر شمولاً حيث يشير إلى أن الوحدة الاقتصادية (أو الخدمية) تدار بطريقة مستدامة مالياً عندما تسترد تكاليفها الاقتصادية الكاملة وتستثمر في البنية التحتية (المادية والبشرية والفكرية) بمعدل مناسب لضمان القدرة المستقبلية على تقديم الخطة الاستراتيجية وخدمة طلابها و المالكون (McLaren & Struwig, 2019:74) وهو يتضمن أربعة عناصر رئيسية تتمثل بالآتي (McLaren & Struwig, 2019:74) :

١. الاستراتيجية : أي أن يكون لدى الوحدة الاقتصادية (أو الخدمية) طريقة لتقييم احتياجاتها المستقبلية ومخاطرها وقياس أدائها.
٢. العمل بشكل مستدام : إذ تقوم الوحدة الاقتصادية (أو الخدمية) باسترداد التكاليف وتوليد الدخل لتغطية تكاليف عملياتها العادية.
٣. الاستثمار: حيث تستثمر الوحدة الاقتصادية (أو الخدمية) على مستوى مناسب للحفاظ على القدرة الإنتاجية .
٤. إدارة المخاطر: بمعنى أن تدير الوحدة الاقتصادية (أو الخدمية) المخاطر بشكل مناسب فيما يتعلق باستراتيجيتها وتكون على استعداد للتعامل مع المشاكل المالية المحتملة.

# أبعاد الاستدامة المالية

تتضمن الاستدامة المالية مجموعة من الأبعاد التي يصورها الشكل في أدناه :

ما مدى استدامة الدين المتوقع في ضوء الخدمة الحالية والسياسات الخاصة بالإيراد ؟

هل تستطيع المؤسسة تجميع إيرادات كافية للحفاظ على الخدمات الحالية في ضوء قيود الدين ؟

البعد الخاص بالدين : القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية أو إعادة تمويل الدين بحسب ثقة السوق والمقرضين وسعر الفائدة

البعد الخاص بالإيرادات : القدرة على استحداث مصادر جديدة للإيرادات خارج نطاق سيطرة المؤسسة

البعد الخاص بالخدمة : القدرة على الحفاظ على الخدمات أو المستحقات أو تغييرها بحسب جدوى تخفيضها

هل يمكن الحفاظ على الخدمات الحالية أو تغييرها في ضوء سياسات الإيراد الحالية وقيود الدين ؟



## مؤشرات تقييم الاستدامة المالية في الجامعات

يساعد تقييم الاستدامة المالية للجامعات في تقديم خدمة مزدوجة تتضمن في تحديد كفاءة وفاعلية التعليم وكذلك عملية إعادة تخصيص الأموال، فضلاً عن التنبيه المبكر لمواجهة المخاطر أو الأزمات المستقبلية، كما يساهم التحليل الجيد للظروف المالية للجامعة في تحديد الطريقة التي يمكن من خلالها تغيير الأوضاع وكذلك في توجيه سياسات الجامعة وقراراتها ، وقد قدم الباحثون مختلف المؤشرات التي تهدف إلى تقييم الاستدامة المالية للجامعات ، وتضمن تلك المؤشرات المقترحة مصطلحات مثل صافي المبيعات ، وحقوق الملكية ، وهامش الدخل من النشاط الربحي، وهامش التشغيل من النشاط غير الربحي، والربح قبل الفوائد والضرائب ، والدخل الذاتي من النشاط غير الربحي، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، واجمالي الدخل المتكرر، والدخل المتولد ذاتياً وفائض التشغيل ، وهكذا مصطلحات لا يتم اعتمادها ضمن النظام المحاسبي الحكومي الذي تلتزم الجامعات الحكومية العراقية باتباعه عند تنظيم عملها المحاسبي، لذلك يمكن القول بأن المؤشرات المقترحة أنفاً قد لا تصلح لاستعمالها في تقييم استدامة الجامعات الحكومية العراقية ' لذلك سعى البحث الحالي إلى اقتراح مؤشرات تنسجم مع طبيعة عمل النظام المحاسبي الحكومي المطبق في الجامعات الحكومية العراقية .

## المؤشرات المقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية

➤ لغرض تقييم الاستدامة المالية في بيئة الجامعات الحكومية العراقية لابد وان تستند المؤشرات المقترحة إلى الآتي :

١. تحقيق التوازن بين تكاليف تقييم الاستدامة المالية والمنافع المتوقعة منه.
٢. ارتباط المؤشرات بالهدف الأساسي من التقييم لكي تصبح معبرة عن مدى تحقيق الهدف.
٣. أن تكون المؤشرات شاملة لأبعاد الاستدامة المالية وبشكل يتناسب مع أهمية كل بعد من أبعاد الاستدامة المالية ومقدار مساهمتها في تحقيق الاستدامة المالية للجامعة.
٤. إمكانية خضوع مؤشرات الاستدامة المالية التي سيتم الحصول عليها من عملية التقييم في حال تطبيق المؤشرات المقترحة للتدقيق كي يتمكن المدقق من بيان رأي محايد حولها وبما يؤدي إلى توفير معلومات حول الاستدامة المالية تتسم بالموثوقية ويمكن الاعتماد عليها من قبل مختلف الأطراف ذات الصلة .
٥. أن لا تتعارض المعلومات المطلوبة لتقييم الاستدامة المالية وفق المؤشرات المقترحة مع ما جاء في الدليل المالي والمحاسبي الصادر في عام ٢٠١٣ والتشريعات التي تلتزم بها الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح العراقية ومن بينها الجامعات الحكومية في تنظيم حساباتها.

## • المؤشرات المقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية

➤ البعد الأول: الحصول على التمويل الكافي ، ويتضمن هذا البعد مجموعة من المؤشرات التي تعتمد لتقييم مدى كفاية مبلغ التمويل الذي تحصل عليه الجامعة من وزارة المالية لتلبية المتطلبات والتعرف على السيولة النقدية المتاحة للجامعة واللازمة لأداء نشاطها ومدى كونها مستقرة مالياً أم انها تعاني من تعثر مالي ، ويتضمن المؤشرات الآتية :

١ . القدرة على تغطية النفقات عدا تعويضات الموظفين :	مبلغ التمويل عدا تعويضات الموظفين ÷ إجمالي مبلغ التمويل لحساب الجامعة الجاري
٢ . القدرة على تنفيذ الموازنة العامة العائدة للجامعة :	إجمالي مبلغ التمويل لحساب الجامعة الجاري ÷ إجمالي التخصيصات المعتمدة ضمن الموازنة العامة المحددة للجامعة
٣ . التغير في مقدار النقدية العائدة للجامعة :	رصيد حسابي النقد في الصندوق و المصرف في نهاية السنة - رصيد حسابي النقد في الصندوق والمصرف في بداية السنة

## □ المؤشرات المقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية

➤ البعد الثاني: مساهمة الجامعة في تحقيق الإيرادات العامة ، ويعبر هذا البعد عن قدرة الجامعة على توليد إيرادات عامة تساهم في زيادة الإيرادات العامة التي ستؤول إلى الخزينة العامة في وزارة المالية على اعتبار أن هذه الإيرادات ستمكن وزارة المالية من توفير الموارد المالية التي تحتاجها في تمويل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح ومن بينها الجامعات الحكومية ، ويتضمن المؤشرات الآتية :

١ .	نسبة تنفيذ الإيرادات العامة :	رصيد حساب الإيرادات كما في ٣١/١٢ ÷ الإيرادات المقدرة للموازنة العامة العائدة للجامعة × ١٠٠
٢ .	نسبة النمو في الإيرادات العامة :	رصيد حساب الإيرادات كما في ٣١/١٢ من السنة الحالية – رصيد حساب الإيرادات كما في ٣١/١٢ من السنة السابقة

## □ المؤشرات المقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية

➤ البعد الثالث: الاستثمار في موارد الجامعة واستمراريتها حيث إن الجامعة التي تبغي الوصول إلى استدامة مالية تكون ملزمة بأن تركز على تحقيق أفضل استغلال للموارد المادية والبشرية المتاحة لديها وبما يحافظ على قدرتها على تقديم الخدمات في المستقبل على أفضل وجه وتعزيز الاستدامة المالية لها، ولا تقف الاستدامة المالية هنا عند محافظة الجامعة على مواردها من الهدر والضياع وإنما من خلال اقتناء موارد جديدة تتناسب مع الحاجة إلى الخدمات التي تقدمها الجامعة ، ويتضمن المؤشرات الآتية :

١. التغيير في مشاريع البنى التحتية المنفذة لصالح الجامعة :	عدد مشاريع الجامعة في نهاية السنة - عدد مشاريع الجامعة في بداية السنة
٢. نسبة التطور في مشاريع البنى التحتية العائدة للجامعة :	عدد مشاريع البنى التحتية العائدة للجامعة للسنة الحالية ÷ عدد مشاريع البنى التحتية العائدة للجامعة للسنة السابقة × ١٠٠
٣. نسبة مساهمة الجامعة في دعم مكاتب الجامعة :	نفقات الكتب والمجلات ÷ مجموع المستلزمات السلعية × ١٠٠

## □ المؤشرات المقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية

➤ البعد الرابع: أداء النفقات ويشير هذا البعد إلى قدرة الجامعة على تغطية النفقات اللازمة لتأدية واجباتها الأساسية في تقديم الخدمات التعليمية على مستوى الدراسات الأولية والدراسات العليا ومدى التعثر الذي قد تواجهه الجامعة في هذا المجال ، ويتضمن المؤشرات الآتية :

١. نسبة أداء الدراسات الأولية :	نفقات الدراسات الأولية ÷ إجمالي نفقات الجامعة × ١٠٠
٢. نسبة أداء الدراسات العليا :	نفقات الدراسات العليا ÷ إجمالي نفقات الجامعة × ١٠٠
٣. نسبة التعثر في تنفيذ الموازنة العامة المحددة للجامعة :	اجمالي التخصيصات المعتمدة التي لم تصرف لغاية ٣١/١٢ ÷ اجمالي التخصيصات المعتمدة ضمن الموازنة العامة المحددة للجامعة × ١٠٠

## □ المؤشرات المقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية

➤ البعد الخامس: حقوق والتزامات الجامعة ، يعكس هذا البعد فاعلية الإدارة المالية للجامعة في متابعة الحسابات الوسيطة ومدى الجدية في تسويتها سواء ما تعلق منها بحقوق الجامعة بذمة الغير والتي لم يتم تسويتها لنهاية السنة المالية، أو الالتزامات والديون المترتبة على الجامعة والواجب تسديدها من خلال السنة المالية المنتهية، وهذا البعد له أهمية خاصة في تقوية أو زعزعة المركز المالي للجامعة وبقائها مستدامة مالياً في المستقبل ، وتتضمن المؤشرات الآتية :

١.	نسبة السلف الموقوفة مقارنةً بالموجودات المالية :	رصيد ح/ السلف في ٣١ / ١٢ ÷ مجموع الموجودات المالية في ٣١/١٢ × ١٠٠
٢.	نسبة المدينون إلى مجموع الموجودات المالية :	رصيد ح/ المدينون في ٣١ / ١٢ ÷ مجموع الموجودات المالية في ٣١/١٢ × ١٠٠
٣.	نسبة التداول :	مجموع الموجودات المالية في ٣١ / ١٢ ÷ مجموع المطلوبات المالية كما في ٣١/١٢
٤.	نسبة حسابات التسوية الدائنة مقارنةً بالمطلوبات المالية :	رصيد حسابات التسوية الدائنة ÷ مجموع المطلوبات المالية في ٣١/١٢ × ١٠٠
٥.	نسبة الأمانات والدائنون مقارنةً بمجموع المطلوبات المالية :	( رصيد ح/ الامانات + رصيد ح/ الدائنون ) في ٣١/١٢ ÷ مجموع المطلوبات المالية في ٣١/١٢ × ١٠٠

## □ الإستنتاجات والتوصيات

### ➤ الإستنتاجات :

١. يعكس تقييم الاستدامة المالية للجامعات قدرتها على توليد الدخل والحصول على مصادر متنوعة من الأموال وتخصيصها بالشكل الذي يؤثر في رفع كفاءة التعليم الجامعي وفاعليته ويمكّن الجامعات من الاستمرارية والاستعداد لمواجهة أي مخاطر مستقبلية.
٢. تناولت الأدبيات السابقة مجموعة من الأبعاد ومؤشرات لتقييم الاستدامة المالية للجامعات والتي تضمنت مصطلحات محاسبية متعارف عليها في مجال التحليل المالي مستندة بذلك إلى أساس الاستحقاق ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSASs .
٣. لا تنسجم أبعاد الاستدامة المالية ومؤشرات تقييمها وفقاً للنماذج التي عرضها البحث الحالي مع طبيعة النظام المحاسبي الحكومي المعمول به محلياً ، عليه فقد تم اقتراح أبعاد ومؤشرات لقياس الاستدامة المالية للجامعات العراقية الحكومية تمثلت بما تم ذكره في الشرائح السابقة .

### ➤ التوصيات :

١. تطبيق المؤشرات المقترحة لتقييم الاستدامة المالية للجامعات العراقية الحكومية ، وبما ينسجم مع طبيعة النظام المحاسبي الذي ينظم أعمال تلك الجامعات ، وتحديد نقاط القوة والضعف الواجب التركيز عليها من أجل ضمان استدامتها مستقبلاً .
٢. نشر ثقافة الاستدامة المالية في الجامعات العراقية وأهمية تقييمها وفق مؤشرات تعكس كفاءة تلك الجامعات وفاعليتها في تنفيذ أهدافها وقدرتها على الاستمرار في المستقبل ، وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل ذات الصلة .